

بالتعاون مع

سهلة آل سعد

@sehla.alsaad
sehla.alsaad@yahoo.co
http://sehla-alsaad.blogspot.com

وزارة التنمية.. ومعاناة المتقاعدين

نحن بحاجة لفتح ملف المتقاعدين والمتقاعدين من جديد. بحاجة لإيجاد حلول لأبناء وبنات الوطن ممن رُكِنوا قبل أوانهم وقطفوا قبل قطفهم.

الأوطان تحتضن وترعى وتستفيد من طاقات ومهارات أبنائها، تُنمِّيهم وتنمو معهم وبهم.

تلك الجحافل من أبناء الوطن، أولئك الذين وجدوا أنفسهم بين عشية وضحاها مركونين ومهمشين وفائضين ومستعاضاً عنهم بغيرهم رغم قدرتهم على العطاء والتنمية ورغم مهاراتهم وتميزهم، ورغم الحاجة في كل الوزارات ومواقع العمل لموظفين وموظفات لشتى الوظائف إلا إن أبواب التوظيف بقيت مغلقة في وجوههم هم بالذات (المتقاعدين أو المقعدين جبراً وقسراً) وكانهم موبوءون وكانهم طحالب طفيلية ينبغي تطهير الوزارات منها!!!

ومن الذي أحل محلهم؟

إنهم أشخاص مثلهم بل يفرقون عنهم في أنهم أقل خبرة ومهارة منهم!!

لماذا؟

هل لأنهم أقل أجوراً؟!!

ما نعلمه أن الأجور زيدت على أثر إقعاد المتقاعدين!

وما نعلمه أن هناك من تُصرف لهم الرواتب الخيالية ما يفوق أجور المتقاعدين لو تركوا في وظائفهم!

وما نعلمه أيضاً أن المتقاعدين أبناء الوطن وأحق بخدمته وعطائه من غيرهم.

إشكالية المتقاعدين أو من أحيلوا للتقاعد أن الوطن ذات يوم قرر أن يُبدل رداً الذي يرتديه برداء جديد براق، فغير أسماء وزاراته إلى هيئات ومؤسسات، ونفضها نفضاً فأزاح موظفيها واستبدل بهم غيرهم وكانهم عار ومخلفات من زمن أراد نسيانه ودفنه وهم سيذكرونه به لو بقوا!!!

هذه المخلفات لم تُدفن؛ فهي بشر وبشر موهوبون ومعطؤون وإن أُجحفوا، لذا بحث وبحث الكثير منهم عن عمل.

هذه رسالة وردتني من أخت لآقت الأمرين من وزارة التنمية الإدارية في سبيل العودة للعمل من جديد:

«أنا مواطنة قطرية عملت في سلك التدريس لمدة 16 عاماً بكل إخلاص وتفانٍ. وبعد أن تحولت المدارس الحكومية إلى مدارس مستقلة، أحلت أنا ومجموعة كبيرة من المدرسات والإداريات إلى البند المركزي. وبعد ثلاث سنوات، تم التواصل معنا من قبل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي للعودة إلى العمل، ولكن في هذه الفترة كنت أمر بظروف منعتني من العودة ومباشرة العمل، وقمت بتقديم ما يثبت صحة كلامي للوزارة على أمل الحصول على التقاعد قبل تقديم الاستقالة التقاعدية، لكن دون جدوى ودون مراعاة لظروفي من قبل إدارة الموارد البشرية في ذلك الوقت، واضطرت إلى تقديم استقالة تقاعد. وبعد أن اجترت تلك الظروف، وددت العودة للعمل، وقمت بتقديم أوراقتي إلى وزارة التنمية. ومنذ ثلاث سنوات وأنا أقوم بمراجعة وزارة التنمية دون جدوى، وفي كل مرة أراجع فيها يحاولون إقناعي بتحويل أوراقتي إلى جهات خاصة وليست جهة حكومية، ولا يخفى عليكم العمل في الجهات الخاصة ليس كالعمل في جهات حكومية.

مع العلم بحاجة الوزارة الماسة إلى معلمات وإداريات وكافة الشواغر الأخرى، ونفس اللي حدث معي في وزارة التنمية حدث مع صديقتي أيضاً، حولوا أوراقها على شركة تأمين قطاع خاص.

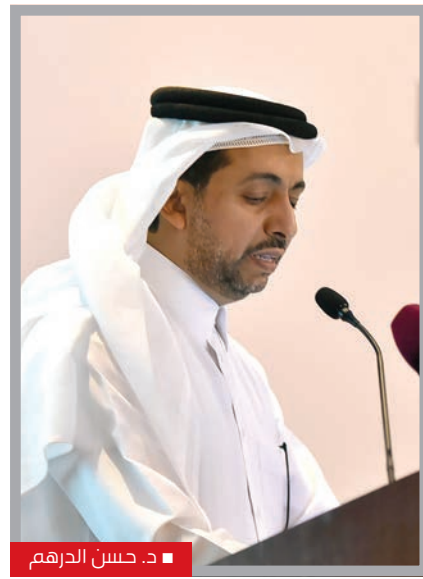
ومجرد أن تدخلت التنمية يعني أنت داخل في دوامة، نحن نطلب وظيفة ولسنا طالبين أجراً بدون مقابل.

أتمنى أن يعرف معالي رئيس الوزراء بما يحدث لنا مع وزارة التنمية وأن تتم معالجة هذا الموضوع سريعاً.

نحيل ملف صاحبة هذه الرسالة وملف المتقاعدين عموماً إلى معالي رئيس الوزراء وإلى وزارة التنمية الإدارية، وبناتظار حلول عاجلة وناجعة له.



الدكتور اللواء عبد العزيز الأنصاري



د. حسن الدرهم

السلوكية للتطرف العنيف، والسياسات والبرامج العالمية القائمة على الأدلة، والمستوحاة من السلوكيات لمنع ومكافحة التطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب.

وأكد الأنصاري خلال الجلسة الافتتاحية أن الدولة بجهود حثيثة من خلال تغيير المناهج التعليمية، لأن المعلم والمنهج مسؤولان بشكل مباشر عن الجانب التعليمي من سلوك الأفراد.

كما تطرق للجانب المتعلق بالخطاب الديني وفقاً لاستراتيجية وطنية عميقة ومدروسة، تركز على نشر الوسطية والاعتدال، وأخيراً الشق المتعلق بالإعلام، من خلال لغة إعلامية مسؤولة، تتعامل بحذر مع الأفكار المختلفة، وتهتم بصنع الصورة السلبية للتطرف، ونقل الصور الإيجابية للاعتدال، وعدم الاحتفاء بأهل التطرف، أو نقل تصريحاتهم وأخبارهم، ما يشكل منعاً لهم من نقل أفكارهم إلى المجتمع.

وتضمنت الجلسة الافتتاحية كلمة السيدة ميشيل كونيكنس -المدير التنفيذي- الإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقد تناولت جهود الأمم المتحدة المتعلقة بفعالية الاستراتيجيات الحالية لمكافحة التطرف، وتطوير أدوات ومنهجيات تقييم المخاطر وتنفيذها، وقالت: «إن هناك حاجة إلى مزيد من الاستكشاف لمتغيرات المستوى الفردي والمجتمعي التي يمكن أن تكون بمثابة مؤشرات للظاهرة».

وأكدت أن التقدم المستمر في أساليب البحث العلمي -بما في ذلك الدراسات الاستقصائية، والتجارب المعملية، والوسائط الاجتماعية، وتحليل البيانات الضخمة، والتحليل النصي بمساعدة الحاسوب- يسهم في مكافحة التطرف.

المعهد منذ تأسيسه عام 2008، لافتاً إلى أن معهد البحوث المسحية أجرى عشرات المسوح العالمية عالية الجودة للمواطنين والمقيمين في قطر، وأشرف على تنفيذ العديد من المسوح خارج قطر.

وأكد اللواء مهندس عبدالعزيز عبدالله الأنصاري -رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب- أن لدولة قطر دوراً رائداً في مواجهة ظاهرة التطرف والإرهاب، وهي تمضي قدماً في تعزيز شراكاتها الثنائية والدولية ومتعددة الأطراف لمواجهة هذه الظاهرة.

وقال اللواء الأنصاري -في تصريح صحافي على هامش المؤتمر إن قطر نفذت الكثير من البرامج على صعيد مكافحة الإرهاب وتمويله، وعقدت في هذا الإطار اتفاقيات تعاون، سواء كان دولياً أو ثنائياً أو متعدد الأطراف، مؤكداً أنها أصبحت مثلاً يحتذى على هذا الصعيد. وأشار إلى توقيع دولة قطر اتفاقية مع الأمم المتحدة لإنشاء مركز بالدوحة لتطبيق الرؤى السلوكية على التطرف العنيف، بهدف دراسة الجذور



في افتتاح مؤتمر دولي بحضور ممثلي الأمم المتحدة و20 دولة

د. الدرهم: تطوير مسح عالي لقياس مستوى التطرف المؤدي إلى العنف

انطلقت صباح أمس فعاليات المؤتمر الدولي لدراسة أسباب التطرف الذي تنظمه جامعة قطر ممثلة في معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية «SESRI»، بحضور خبراء دوليين. وجمع المؤتمر -الذي يختتم أعماله اليوم- مجموعة متنوعة من العلماء وصانعي السياسات لمناقشة «قياس التطرف الكمي»، بهدف استكشاف دوافع التطرف.

الدوحة - قنا - العرب

يعتبر هذا الحدث الأول من نوعه في الشرق الأوسط، ويعقد على خلفية الجهود المستمرة التي تبذلها دولة قطر لتعزيز مكافحة الإرهاب في كل المنتديات العالمية.

جرى افتتاح المؤتمر -الذي تشارك فيه الأمم المتحدة والعديد من المنظمات ومراكز البحث المرموقة في العالم- بكلمة الدكتور حسن بن راشد الدرهم رئيس جامعة قطر، وأكد فيها أهمية المؤتمر الذي يستضيفه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية في الجامعة.

وقال: «إن المؤتمر يجمع علماء وباحثين وصانعي سياسات من أكثر من 20 دولة لتبادل الأفكار والمشاركة في مناقشات حول واحدة من أهم القضايا في عصرنا الراهن، وهي التطرف المؤدي إلى العنف».

وأضاف د. الدرهم أن هذه الفعاليات العلمية تنسجم مع الجهود المبذولة من قبل دولة قطر لتعزيز التقدم في مكافحة التطرف والإرهاب في منتديات دولية مختلفة، لافتاً إلى أن تنظيم هذا المؤتمر يشكل منصة انطلاق لمشروع بحثي جديد مهم أطلقه معهد البحوث الاجتماعية والاقتصادية المسحية بالشراكة مع عدد من مراكز البحوث ومعاهد السياسات المتميزة حول العالم.

ويهدف المشروع إلى تطوير مسح دولي شامل لقياس مستوى التطرف المؤدي إلى العنف، ودراسة محدداتها وتتبعها عبر الزمان والمكان، وسيتم إجراء المسح الناتج عن ذلك بالتعاون مع المؤسسات الشريكة في جميع أنحاء العالم، لينتج عن ذلك مجموعة فريدة من البيانات الدولية حول التطرف، والتي ستتاح للباحثين وصناع القرار والسياسات. وقال الدكتور الدرهم: «إن هذا المشروع يمثل آخر الأبحاث في تاريخ طويل من الأبحاث المسحية على المستوى العالمي التي أجراها

مشاركون: ثغرات تعقد تقييم التقدم في مكافحة الظاهرة

والتطرف في العنف. وأوضحوا أن هذه الثغرات والتحديات تعقد تقييم التقدم المحرز في مكافحة الإرهاب على الصعيدين الوطني والدولي. وأكد المشاركون في التطرف العنيف من مكافحة الإرهاب والعصر الحديث؛ حيث تواصل الحكومات في جميع أنحاء العالم تخصيص موارد كبيرة لفهم دوافع التطرف، من أجل تحديد أفضل الممارسات في مجال مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف.

دراسات الأمن القومي - المعهد الملكي للخدمات المتحدة - لندن. وناقشت الجلسة التقدم المحرز في دمج البحوث القائمة على الأدلة في استجابات السياسة، وأوضح المشاركون أنه لا تزال هناك ثغرات بحثية مهمة فيما يتعلق بالعناصر الحاسمة في مكافحة الإرهاب ومكافحة ردود التطرف العنيف؛ حيث تواجه العديد من البلدان تحديات في فهم دوافع التطرف للعنف وتقييم مدى تعرض الأفراد للتجنيد الإرهابي

تناولت الجلسة الأولى للمؤتمر دور السياسة القائمة على الأدلة في مكافحة التطرف، وتحدث فيها السادة ميشيل كونيكنس المدير التنفيذي - الإدارة التنفيذية لمكافحة الإرهاب في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، واللواء مهندس عبدالعزيز عبدالله الأنصاري رئيس اللجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب، والسيد دوجلاس إي سميث مساعد وزير الخارجية الأميركي السابق لشؤون الأمن الداخلي، والدكتور أندرو كلزارد مدير



جانب من أعمال الجلسة الأولى بالمؤتمر